

المجتمع المدني والتجارب الديمقراطية في السودان

د. محمد إبراهيم الحسن ❖

مقدمة:

المجتمع المدني في السودان كمفهوم يعتبر حديث التداول إلا أنه رغم حداثة وجدته أصبح في الآونة الأخيرة جزء من الخطاب السياسي والثقافي والأكاديمي نتيجة لإدراك الكثير من المنشغلين بالفكر السياسي والإستراتيجي لحقيقة مفادها أنه لا سبيل لبناء دولة قوية إلا ببناء مجتمع مدني فاعل وقوي ، ولا سبيل لتحقيقهما إلا عن طريق الحوار والعقد العقلاني الذي يجعل الدولة مؤسسة اجتماعية وسياسية ويجعل المجتمع مجتمع مواطنين يتمتع أفرادهم بكافة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وبعيداً عن الإعتبارات والمعايير التمييزية. إن تحقيق وبناء مثل هذا المجتمع يمكن أن يساهم في تقليص روح المفاهيم التقليدية السائدة في المجتمع السوداني كالقبلية والطائفية والجهوية.

إن عملية بناء مؤسسات المجتمع المدني في دولة تتسم بالتعدد والتباين والتعقيد الاثني والمعتقدي والثقافي كالسودان تتطلب رصداً وتحليلاً للعلاقة ما بين مؤسسات المجتمع المدني من جهة والأنظمة الديمقراطية التي تعاقبت على السودان من جهة أخرى، باعتبار أن النظام الديمقراطي يوفر بيئة ومناخاً يساعد على تطور مؤسسات المجتمع المدني المختلفة. ومن هنا تأتي أهمية هذه الورقة في استعراض الدور الذي يمكن أن تلعبه مؤسسات المجتمع المدني في عملية ترسيخ أو تقويض التجارب الديمقراطية بالبلاد . وفي هذا الإطار تبرز إشكالية الورقة من خلال مجموعة من الأسئلة نورد منها إلى أي مدى ساهمت مؤسسات المجتمع المدني في إضعاف أنظمة الحكم الليبرالية بالبلاد ؟ وكيف أثرت الممارسة السياسية في ظل التجارب الديمقراطية على عملية تطور المجتمع المدني ؟ وما هي الأطر والقواعد التي يمكن أن تسهم في تطوير العلاقة ما بين مؤسسات المجتمع المدني وأنظمة الحكم الديمقراطية في المستقبل ؟

تحاول الورقة تفكيك هذه الأسئلة بالتركيز على التجارب الديمقراطية السابقة في السودان وفي إطار افتراض أساسي مؤداه، أن عدم رسوخ العمل السياسي والاجتماعي المؤسسي في ظل المناخ الديمقراطي والناجم من ديمومة الصراع ما بين الحكومات الليبرالية المتعاقبة ومؤسسات المجتمع المدني أدى إلى هشاشة وإضعاف التجارب الديمقراطية في السودان.

وفي محاولة تلمس هذه الفرضية تركز الدراسة على ثلاثة محاور رئيسية هي :

المحور الأول : مفهوم المجتمع المدني

المحور الثاني : الدور السياسي لمؤسسات المجتمع المدني أبان الحقب الديمقراطية

المحور الثالث : الممارسة الديمقراطية والمجتمع المدني في السودان

مفهوم المجتمع المدني :

يمكن القول أن مفهوم المجتمع المدني إرتبط أساساً بالتجربة والخبرة السياسية للدول الرأسمالية الغربية كجزء من الأيديولوجية الليبرالية المستندة على المشروع الحر والتنمية الرأسمالية على المستوى السياسي . وقد ظهرت نظرية المجتمع المدني في أوروبا ، وتعود الفكرة إلى نشوء المدن الأوروبية خلال القرن الثالث عشر الميلادي وإلى تجمعات الحرفيين وتنظيمات المنتجين الذين طالبوا وحصلوا علي مساحة من الإستقلال سمحت بإبعاد مجالات أعمالهم عن سلطة الملوك في ذلك الزمان وتمثلت مطالب هؤلاء في الدعوة للأمان الشخصي والحرية الشخصية وعدم التسلط من ناحية الحكام ودرء العنف السلطوي ، كما تضمنت أيضاً الحقوق القانونية وحقوق الملكية (١) . ومن ثم دخلت فكرة المجتمع المدني للفلسفة السياسية من خلال الصراع داخل فكرة الحق الطبيعي وبعدها فكرة العقد الاجتماعي إذ تبلور مفهوم المجتمع المدني بصورة واضحة ولأول مرة في صيغته الاصطلاحية السياسية في سياق نظرية العقد الاجتماعي، وبعد ذلك تباينت تعريفاته واستخداماته عند المدارس الفكرية المختلفة.

ولعل أهم المدارس التي إرتبطت بإستخدام هذا المفهوم هي مدرسة القانون الطبيعي-

العقد الاجتماعي - خصوصاً في القرنين السابع عشر والثامن عشر والمدرسة الهيغلية

(١) عدلان الحردلو ، ملاحظات أولية عن المجتمع المدني بالسودان ، مجلة محاور ، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية ، جامعة أم درمان الأهلية ، العدد الأول يونيو ١٩٩٩ م ، ص ٥٣.

فضلاً عن المدرسة الماركسية بتياراتها المختلفة. وقد اهتمت المدرسة الأولى بالتمييز بينه وبين المجتمع الطبيعي الذي سبق الدولة ، وفي ذلك يقول جون لوك حين يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة ويتخلي كل منهم عن سلطته التنفيذية - السلطة الطبيعية التي تخصه ويتنازل عنها للمجتمع ينشأ عندنا حين ذاك فقط مجتمع سياسي أو مدني (١) . أما المجتمع المدني عند هيغل فهو محاولة مستمرة لحل مشكلة الإفقار والإقتراب الناجمة عن الأنانية الفردية والخطوة الأولى عند هيغل لبناء المجتمع المدني هي نظام الحاجات ولحظة بناء المجتمع المدني هي لحظة الهدم بالنسبة للقيم التقليدية (٢) . وينقل هيغل المجتمع المدني في صيرورته بالتدرج من نظام الحاجات إلى السلطة وحكم القانون. والمجتمع المدني عند ماركس هو ميدان الصراع الطبقي بين قطبية الأساسيين البرجوازية والبروتارية وهو الأساس الواقعي للدولة وبالتالي فإن المجتمع المدني هو الميدان الذي تتم فيه المواجهات بين المصالح الاقتصادية المختلفة وهو القاعدة التي تحدد طبيعة البنية الفوقية بما فيها الدولة ونظم الحضارات والمعتقدات (٣) . أما دي توكفيل يري أن المجتمع المدني هو تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينضم إليها المواطنون بكل عفوية في ظل توفر الحرية السياسية .

وفي التحليل السياسي المعاصر يسود مفهومان للمجتمع المدني ينسب الأول إلى المفكر الألماني ماكس فيبر الذي يعرف المجتمع المدني بأنه هو الحاجز ضد الهيمنة الكامنة والكاملة للدولة ، بحيث يمكن لمثل هذا المجتمع صياغة القوانين التي تحمي مصالحه ضد الدولة. أي أن المجتمع المدني هو ذلك الفضاء المتميز عن الدولة ولا تعدو الدولة أن تكون واحدة من جملة المؤسسات في المجتمع التي تتعايش في بنية اجتماعية متعددة . والمفهوم الثاني ينسب إلى المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي والذي أحدث تطوراً في المجتمع المدني يعد بمثابة القطيعة الاستمولوجية مع تاريخ فكرة المجتمع المدني حيث نقل فضاء المفهوم وميز استخدامه إلى البنية الفوقية للمجتمع ليشير إلى البنية الثقافية الأيديولوجية ومؤسساتها كالنقابة والحزب والمدرسة ووسائل الإعلام والنشر

(١) سعيد بن سعيد العلوي ، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في المغرب العربي الحديث ، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٩٢م ، ص ٧٦ .

(٢) عزمي بشارة ، المجتمع المدني دراسة نقدية . مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨م ، ص ١٣٥ .

(٣) حسين إبراهيم توفيق ، بناء المجتمع المدني المؤشرات الكمية والكيفية، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٢م ، ص ٦٩٤

والتي تنشأ وتتطور في حيز إجتماعي ليس حيز الدولة (١). وعلى الرغم من تفريق غرامشي بين المجتمع السياسي للدولة بمؤسساتها وأجهزتها وبين المجتمع المدني بمكوناته المتعددة إلا أنه يشير إلى وجود علاقة تفاعلية بينهما.

ويمكن القول أن المجتمع المدني هو المجتمع المستقل في تنظيمه الاجتماعي عن أي اقتراحات مسبقة علي وجود الإنسان، وكلية المجتمع المدني تقتضي أن تكون الاعتقادات الإيمانية والفكرية من شئون الضمير الفردي غير ملزمة للآخرين في حياة العيش الاجتماعي ضمن مجتمع متعدد في إعتقاداته وأرائه. وفي سياق هذه التداخلات المعقدة لفهوم المجتمع المدني فإن الدراسة تنبني علي أساس أن المجتمع المدني هو ذلك الفضاء الذي ينظم العلاقات الإنسانية سلمياً ويسود العقل والمصلحة المشتركة والإعتراف المتبادل للمصالح التمثيلية البشرية غير المقيدة بأي صفة أخلاقية دينية كانت أم دنيوية ويتجلى هذا المفهوم على أرض الواقع في إطار مجموعة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادين مختلفة وفي إستقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة ، والأمثلة البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي الأحزاب السياسية والنقابات العمالية والمهنية والاتحادات الطلابية والفئوية، الجمعيات الاجتماعية والتنمية والثقافية فضلاً عن مراكز الإشعاع الثقافي كالجامعات ومراكز الدراسات والأبحاث العلمية.

نشأة وتطور المجتمع المدني في السودان:

وفي سياق هذا التعريف لمفهوم المجتمع المدني سواء كان في تضميناته الفلسفية والقيمية أو في إطار مؤسساته المجتمعية لم يكن بروزه في إطار المجتمع السوداني عفويًا أو فجائيًا وإنما لعبت السياسات الإستعمارية وغيرها وبجانب التحولات والتطورات الداخلية دوراً كبيراً في التهيئة لهذا المفهوم ومؤسساته داخل التركيبة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السودانية ، فعملية توسع الرساميل الأجنبية التي عرفها السودان وما صاحبها من تناقضات اجتماعية وثقافية شكلت القاعدة الأساسية لانطلاق وتطور مؤسسات المجتمع المدني في السودان .

(١) عزمي بشارة . مرجع سابق . ص ٢٦٤

فالسياسات الاقتصادية الإستعمارية والتي عملت علي تعميق مصالح القوى التقليدية أدت إلي حدوث ردة فعل في أوساط القوى الحديثة - الخريجين - حيث ظهرت ملامح طبقة وسطى تتشكل من المتعلمين والموظفين والمهنيين بجانب ذلك برزت فئات العمال في الورش الصناعية التابعة للسكة حديد ، وتكونت جماعات الوعي والتي أخذت تطالب بحقوقها وتدافع عن مصالحها وادى تصاعد المد للحركة الوطنية إلي نشوء العديد من أشكال التنظيم الاجتماعي.

ويرى عدلان الحر دلو أن جمعية اللواء الأبيض في ١٩٢٤ شكلت الإطار التاريخي لبقية التنظيمات المتعاقبة في الساحة وبرزت الجمعيات الأدبية متمثلة في جماعتي الفجر وأبو روف ومن ثم قامت أندية ومؤتمرات الخريجين في المدن الكبرى وظهرت الصحف التي تعالج القضايا الوطنية وافتتحت أندية العمال (١) . كان كل ذلك مخاضاً لميلاد مجتمع جديد هو المجتمع المدني المستقل عن الدولة ونتيجة لإزدياد أعداد المتعلمين وإزدياد الوعي العام في أوساط عديدة من قطاعات المجتمع الأخرى بدأت في الأربعينات تتشكل الأحزاب السياسية والإتحادات العمالية والطلابية والمهنية والنسوية كما برزت أيضاً الجمعيات الأهلية المهتمة بقضايا المجتمع كالصحة والتعليم ومن ثم الدفاع عن الهوية والقيم الوطنية، وبعد ذلك إنتظمت في البلاد حركة نقابية محاربة للإستعمار ومطالبة بالاستقلال السياسي وقد سجل تاريخ السودان للتنظيمات النقابية وإتحادات المزارعين والاتحاد النسائي السوداني واتحاد طلاب جامعة الخرطوم صفحات ناصعة من المواقف المضئية في طريق توسيع المشاركة السياسية وتحقيقها للاستقلال .

ولم يقتصر دور منظمات المجتمع المدني الوليدة في السودان على منافحة الإستعمار بل كانت تتعرض للمشكلات والقضايا التي يعاني منها المجتمع السوداني وبذلك أصبحت هذه المؤسسات منابر للحوار والتفاعل بين مختلف التيارات الثقافية والسياسية في البلاد، وفي المقابل ادي التزايد في اعداد الخريجين مع ترسخ تقاليد العمل التنظيمي الي ظهور اتحادات المهنيين من اطباء ومهندسين ومحامين وفنانين وغيرهم من الفئات الاخرى ، كما برزت الجمعيات الأهلية المهتمة بقضايا المجتمع من تعليم وصحة فضلاً

(١) عدلان الحر دلو . مرجع سابق ص٥٦ .

عن ذلك القيام بمهام الدفاع عن الهوية الوطنية. وعلى الرغم من الأدوار التاريخية التي لعبتها مؤسسات المجتمع المدني في السودان إلا أنها ظلت تعاني من أزمة ثقة بينها وبين الدولة الوطنية والمستزعة على شاكلة الدولة الاستعمارية والتي تسيطر عليها القوى التقليدية وتعمقت هذه الأزمة لتبدو أكثر وضوحاً من خلال الأدوار السياسية التي حاولت أن تلعبها مؤسسات المجتمع المدني في ظل تجارب الحكم الديمقراطية التي شهدتها السودان منذ الإستقلال حتى يونيو ١٩٨٩ م .

الدور السياسي لمؤسسات المجتمع المدني في السودان أبان الحقب الديمقراطية: الحديث عن الديمقراطية والمجتمع المدني في السودان لن يكون له مدلول واقعي إذ هو لم يستحضر الخريطة الاجتماعية وإذ هو لم يأخذ بعين الاعتبار قدرة وإمكانية هذه الخريطة على تحمل الديمقراطية وفتح المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني فالطبيعة المعقدة جغرافياً ، ثقافياً ، عرقياً واقتصادياً للسودان والخلفيات الأكثر التي شكلت الصفات الذهنية ، العلاقات الاقتصادية والمفاهيم السياسية والتي لعبت فيها القبلية والطائفية دوراً كبيراً ، تلك الظروف شكلت قواعد وقنوات بناء المؤسسات السياسية واليات الممارسة السياسية والاجتماعية، فكيفما تكون حالة المجتمع يكون حال مؤسساته وتنظيماته ، فعندما إستقل السودان حدث فيه ما حدث في معظم البلدان المستعمرة التي نالت إستقلالها لقد ورثت الحركة الوطنية التي حققت الاستقلال بني الدولة الحديثة التي غرسها المستعمر فكان الإستقلال عبارة عن تأميم لهذه البني بتسليم السلطة وحلول حكام وموظفين من أهل البلد مكان الحكام والموظفين الأجانب (١) . أما العلاقة بين الدولة والمجتمع السوداني بقيت تسري في القوالب نفسها التي كانت تسري فيها سلطة الإستعمار. قوالب وأجهزة مهمتها إحتواء المجتمع والهيمنة عليه وأصبح جهاز الدولة عقب الاستقلال هجيناً مختلطاً يحمل بصمات المجتمع التقليدي وبقدر ما يحمل بصمات التنظيمات الإصلاحية فضلاً عن البصمات الإستعمارية مما جعل التجارب الديمقراطية التي شهدتها البلاد تجارب تمارسها الدولة على المجتمع لمراقبته وليس وسيلة تمكن المجتمع من مراقبة الدولة والضحية الأولى والأخيرة في هذه التجارب

(١) محمد عابد الجابري . إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي . المستقبل العربي . العدد (١٦٧) يوليو ١٩٩٣ م ، ص٦٠ .

مؤسسات المجتمع المدني.

إن مرحلة الإستعمار تبدو أنها أتاحت ولأول مرة فرصة ظهور مجتمع مدني في مواجهة السلطة رغم انه مستقطب بهدف تحرير الوطن لا بهدف الحرية المدنية فانه تشكل لأول مرة كفضاء فكري وسياسي متجانس نسبياً في مواجهة السلطة الإستعمارية وبطاقة ديمقراطية واحدة ، لكن هذا الصراع كان إقصائياً مع الدولة كونها دولة استعمارية ، لذلك لم تشهد الساحة السياسية السودانية ترجمة مباشرة لهذه الطاقة المدنية الديمقراطية إلى نظام سياسي ديمقراطي في ظل الدولة الوطنية من خلال الربط بين الإستقلال الوطني والحقوق الدستورية التي تهيأت لمؤسسات المجتمع المدني في فترة الديمقراطية الأولى ١٩٥٦-١٩٥٨ م . ففي تلك الفترة أو بعد السودنة فوجئت الدولة بان المطلوب منها أن تلعب دورها في تكوين مؤسساتها ووضع ضوابط وحدود للمصالح القومية تحت ضغط وسيطرة الطائفية والتعصب للمصالح القومية تحت ضغط الولاءات القبلية والجهوية والدينية والثقافية المتناقضة. حاولت الدولة الوليدة إعادة تشكيل مجتمع إقطاعي رعوي وفقاً لمعطيات المجتمعات الحديثة وتطعيمه بالديمقراطية الدستورية وهي غير قادرة على فرض وجود نفسها داخل المجتمع مما اظهر إغتراب الدولة عن نفسها وعن المجتمع(١) حيث تحولت مؤسسات التعددية السياسية الرسمية التي أقيمت على النمط الغربي إلى هياكل ديكتورية شكلية تأخذ من الديمقراطية الشكل في حين ظلت ديناميات عملها من حيث المضمون تقوم على النهج الأبوي التقليدي وقد تجلى ذلك في سلوك الحكومة الليبرالية الأولى والتي سعت إلى مساعدة مؤسسات المجتمع المدني وفي نفس الوقت تعمل على فرض سيطرتها في الوقت الذي تتعرض لخطرها فعندما بدأت تتوسع دوائر التنظيمات والنقابات العمالية والمهنية والجمعيات الطلابية والاتحادات النسائية وغيرها لم تكن هناك اعداد واعية من الشرائح المجتمعية المكونة لها تستطيع ان تعمل مستقلة عن الدولة او عن الأحزاب السياسية فحاولت الحكومة استغلال هذه الوضعية القاصرة لمؤسسات المجتمع المدني ، حيث إعترضت الحكومة على عدم شرعية الاتحاد العام لنقابات العمال باعتباره

(١) محمد أبو القاسم حاج حمد ، السودان المازق التاريخي وأفاق المستقبل ، دار بن حزم ، بيروت ، ١٩٩٦ ، ص ٢٠٤

غير مسجل لديها فاعترض الاتحاد بمذكرات ومواكب في الفترة من ٧/٣ إلى ١٠/٢١ ١٩٥٨م وفي ١٠/٢١/١٩٥٨م ونفذت القوى الديمقراطية إضراباً عاماً اشتركت فيه جميع النقابات المنضوية تحت لواء الإتحاد وعددها ٤٢ نقابة (١) هذا الإضراب كان بمثابة خميرة الصراع الذي ظل دائراً بين مؤسسات القوى الحديثة والقوى التقليدية المسيطرة في الفترة الديمقراطية الثانية ٦٤-١٩٦٩م والديمقراطية الثالثة ٨٥-١٩٨٩م.

إن القيادات السياسية الأولى التي سيطرت على جهاز الدولة سعت إلى إستغلال تناقضات المجتمع المدني ونقاط ضعفه الشديدة من أجل تخليد هيمنتها والتجديد لنفسها في الحكم وفي غياب تبلور إرادة ذاتية لهذا المجتمع كان من الوهم تصور أن تقوم الفئة الحاكمة بمبادرة خاصة في سبيل تحويل الدولة إلى وسيلة لتعميق الوحدة الوطنية وصهر العناصر المتنافرة . إن العثرة الحقيقية أمام تحقيق المجتمع المدني الفعلي في تلك الفترة هو التطلع لبناء الدولة بدلاً من شرعنة الكيانات السياسية القائمة ودمقرطتها ، وبذلك أصبح المجتمع المدني أشبه بجزيرة صغيرة في داخل مجتمع تقليدي أكبر لذلك سرعان ما حجم هذا الوليد وتم إحتواءه وحصاره بفعل عوامل متعددة إذ لم يستطع المجتمع المدني والطري العود وقيد التكوين أن يحول دون مشروع المقايضة السياسية التي تمت بين حزب الأمة والمؤسسة العسكرية في نوفمبر ١٩٥٨ . فقد كان وضع المجتمع المدني يستسيغها ويساعد عليها فالمبادئ والأهداف التي كانت النخب السياسية والفكرية تردد شعاراتها التي لم تكن ترسخ فيها الحد الأدنى الذي يدفعها إلى التمسك وإلى رفض التنازل عنها .

إن معارضة الأنظمة الشمولية تعطي دافع أكبر وقوي لمؤسسات المجتمع المدني من أجل إعادة الديمقراطية باعتبارها هدفاً سياسياً تتمحور حوله مؤسسات المجتمع المدني وأثبتت القوى الحديثة في السودان قدرتها على لعب الدور الحاسم في عملية إسقاط الأنظمة الإستبدادية حيث تمكنت النقابات والقوى المهنية والطلابية والقطاعات الفئوية الأخرى من إسقاط نظام الفريق إبراهيم عبود في ٢١/أكتوبر ١٩٦٤م ومن ثم تشكلت الحكومة الإنتقالية برئاسة الراحل سر الختم الخليفة باعتباره أحد قيادات هذه

(١) محمد أبو القاسم حاج حمد ، السودان المازق التاريخي ووافق المستقبل . مرجع سابق ، ص ٢٠٤ .

القوى . رغم أن قوى المجتمع المدني نجحت في إسقاط النظام العسكري الأول إلا أنها استمرت التلهي بالنصر الظرفي والشكلي دون مواصلة النضال من أجل تجذير قيم الديمقراطية في الوجدان المجتمعي، والتأسيس لدولة تحكمها المؤسسات قبل الأفراد. بل ذهبت إلى العكس تماماً فتبنت الحكومة الانتقالية - حكومة جبهة الهيئات - أفكار التطهير والتنوير في الخدمة العامة وطال التطهير المؤسسات بعد أكتوبر. ودعاوي التطهير كانت تقوم على أساس التعاون مع الحكم العسكري أو عدم الولاء لثورة الشعب وكانت وثائق الاتهام تجئ دوماً من النقابات وبالأحرى من العناصر المسيسة في تلك النقابات (١). أفكار التطهير في الخدمة العامة التي إبتدعتها حكومة أكتوبر ١٩٦٤م أحدثت هذه في أرضية القوى النقابية كانت ولا تزال تعاني من آثاره السالبة فضلاً عن أنها شكلت إطاراً شرعياً لقوانين الصالح العام التي تبنتها الأنظمة الديكتاتورية المتعاقبة للحد من قوة مؤسسات المجتمع المدني.

ونجد أن القوى الحديثة ممثلة في جبهة الهيئات قد حكمت فعلياً في الفترة الممتدة من أكتوبر ١٩٦٤ إلى فبراير ١٩٦٥م مما شكل خطراً حقيقياً على الأحزاب التقليدية التي إستعجلت الإنتخابات كما عطلت إقتراح تخصيص ٥٠% من مقاعد الجمعية التأسيسية للقوى الحديثة . وقد قبلت الأحزاب إنتخابات ١٩٦٥م بتخصيص ١٥ مقعد للخريجين كخطوة سياسية تكتيكية أكثر من أنها خطوة إستراتيجية تهدف الي تطوير التجربة الديمقراطية وفق خصوصية الواقع المجتمعي في السودان ، فالهدف من ابتداء دوائر الخريجين كان هو إرضاء طموح المتعلمين إن لم يكن إمتصاص غضبهم في تلك الفترة (٢). وأثبتت تجربة إنتخابات ١٩٦٨م والتي لم تخصص فيها مقاعد للخريجين صحة هذا الهدف المرحلي. إضافة الي حادثة طرد الحزب الشيوعي من البرلمان في نوفمبر ١٩٦٥م ومن خلالها عادت القوى الحديثة للظهور في الساحة السياسية بعد حالة الاسترخاء التي عاشتها تحت مسمى المؤتمر الوطني للدفاع عن الديمقراطية والذي ولد في نوفمبر ١٩٦٥م بدعوة من إتحاد طلاب جامعة الخرطوم وضم اثنين وثلاثين تنظيماً، وقد أوضحت وثيقة إنشاء ذلك التجمع انها لا تدافع عن حزب معين

(١) منصور خالد ، النخبة السودانية وإدمان الفضل ، مطابع سجل العرب ، اسبانيا ، ١٩٩٣م ، ص٤٠.

(٢) المرجع السابق ، ص١٠٨.

ولكن تؤكد أن حل الحزب الشيوعي ليس الا مقدمة لإنتراع الحريات الديمقراطية عن كافة القوى المعارضة والمنظمات الطلابية والإتحادات الفتوية. لقد كشفت حادثة طرد الحزب الشيوعي السوداني من البرلمان عن ضعف الوعي الديمقراطي عند الأحزاب التقليدية وعمق الصراع بينها وبين بعض قوى المجتمع المدني بالبلاد.

ومن الظواهر التي ميزت فترة الديمقراطية الثانية تبلور الوعي المصلحي عند أهل الريف في شكل تجمعات وكيانات مختلفة والتي برزت أو عادت للظهور مثل جبهة نهضة دار فور ومؤتمر البجة، هذه الكيانات أخذت طابع مؤسسات المجتمع المدني وكانت ردة فعل للهيمنة الطائفية في تلك المناطق وقد بادر بتأسيسها المتعلمون من أبناء هذه المناطق، ومع تزايد وانتشار مؤسسات المجتمع المدني في الأرياف والحضر كانت الحكومات الليبرالية في الفترة من ١٩٦٥-١٩٦٩م تعاني من عدم استقرار سياسي بسبب تكالب قادة الأحزاب علي كراسي الحكم وهشاشة الدولة فقد إنغمست الأحزاب في المناورات والمؤامرات والإنقسامات السياسية مع استمرار المشكلات القومية في التفاقم، هذه الوضعية المختلفة كانت بمثابة حجة جديدة كشفت من خلالها مؤسسات المجتمع المدني هجومها علي الحكومات الائتلافية مما جعل الدولة تنزلق في دائرة الفوضى والاضطرابات والتي هيأت المناخ للتدخل العسكري في مايو ١٩٦٩م.

إنعدام الديمقراطية وإستئفاف الحرب في الجنوب وتعمق المشكلة الإقتصادية مثلث ملامح أساسية لأزمة الحكم في الفترة الأخيرة من عهد مايو، هذه الظروف أدت إلى تنامي القوى الاجتماعية الساعية للمشاركة السياسية وأظهرت فاعلية قوى المجتمع المدني ممثلة في التجمع النقابي في إسقاط النظام العسكري المايوي عبر إنتفاضة أبريل ١٩٨٥م. ومع بداية الفترة الإنتقالية دار جدل حول تشكيل الحكومة الإنتقالية وعلاقة المجلس العسكري بمجلس الوزراء ولعبت قيادات المجتمع المدني دوراً ملموساً في إيجاد المعالجات التي تحقق التوازن المطلوب في هذه الفترة المهمة والحرجة. وبالرغم من هذا الدور طفق إلي السطح الصراع مجدداً ما بين قوى المجتمع المدني والقوى التقليدية - الأحزاب الطائفية - حول المدى الزمني للفترة الإنتقالية، حيث طالبت القوى

الحديثة بان تكون الفترة الإنتقالية لمدة ثلاثة أعوام تتمكن خلالها الحركة السياسية التخلص من آثار النظام العسكري البائد كما أنها تعطي المؤسسات السياسية والاجتماعية فرصة كافية لإعادة بنائها بصورة تمكنها من ترسيخ قيم الديمقراطية في داخلها فضلاً عن تجذيرها في الوجدان المجتمعي ، وفي المقابل رفضت الأحزاب هذا المطلب وتعتبر أن الفترة الإنتقالية يجب أن تكون عاماً واحداً وقد نجحت في فرض رؤيتها على القوى الحديثة عبر العناصر المسيسة داخل التجمع النقابي. ورغم العراقيل والخلافات التي نشبت بين التجمع النقابي والأحزاب إلا أن التجمع النقابي ظل يسعى لإيجاد حلول جذرية للقضايا القومية التي تقبض بخناق الواقع الوطني المأزوم وعلى رأسها مشكلة الجنوب. وفي هذا الإطار عقد التجمع النقابي لإنقاذ البلاد العديد من الاجتماعات مع الحركة الشعبية لتحرير السودان تمخض عنها التوقيع على إعلان كوكادام في مارس ١٩٨٦م بين التجمع النقابي والحركة الشعبية. وأصبح إعلان كوكادام الأرضية والمرجعية الأساسية لكل مباحثات واتفاقات السلام في فترة الديمقراطية الثالثة .

وعلى الرغم من الخطوات الإيجابية التي حققها التجمع النقابي تجاه مشكلة الجنوب إلا أن الصراع بدأ يعود من جديد بين قوى المجتمع المدني "التجمع النقابي" وبين الأحزاب السياسية حول تمثيل القوى الحديثة في المؤسسات الدستورية وكانت محصلة هذا الصراع هو رفض مطالب قوى المجتمع المدني الحديث وإعطائها فقط مزيداً من مقاعد الخريجين "٢٨ مقعداً" .

لقد تميزت الفترة من ١٩٨٦-١٩٨٩م بحدة الصراع بين قوى المجتمع المدني والحكومات الحزبية الإئتلافية المتعاقبة فالتناقض القائم بين القوى الحديثة والتقليدية مع التناقض بين السلطة الحزبية والنظام الديمقراطي كانت نتيجته إضرابات متتالية وتظاهرات شلت قدرات الإقتصاد الوطني فالأيام التي أضربت فيها النقابات في فترة الصادق المهدي من ٢٦ مايو ١٩٨٦ وحتى سقوطه في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م بلغت ٢٥٥ يوماً أي ٢٣٪ من عمر النظام (١). وازداد الوضع تعقيداً بتكثيف النقابات والتنظيمات المهنية

(١) عبد الله محمد قسم السيد، الصادق المهدي وأزمة الديمقراطية في السودان الحقيقة والجرأة في التناول، ب.د.ن. ١٩٩٠، ص ٢٥٨.

لنشاطها في الأجواء الديمقراطية مدافعة عن مصالحها. فمحاولات الحكومة لتقييد الحركة النقابية والتي بدأت عن طريق إصدار تشريع مستعجل يتضمن قانون النقابات والعاملين لسنة ١٩٨٧م. هذا التشريع يتضمن ضوابط وقيود حرية من أهم الحريات الأساسية في السودان وهي حرية تكوين النقابات وممارسة نشاطها، وفوق هذا وذاك فشلت الحكومات الائتلافية والتي أنهكتها الصراع الشخصي والمناورات الحزبية في إيجاد حلول للقضايا القومية المصيرية والمشكلات الاقتصادية.

هذه العوامل مجتمعة وغيرها دفعت التجمع النقابي ليرفع مذكرة إلى رئيس الوزراء في أغسطس ١٩٨٧م تضمنت أحد عشر مطلباً شكلت في مجملها أهداف قومية ووطنية وفي المقابل رفضت الحكومة التعامل الموضوعي مع المذكرة فموقف الصادق المهدي رئيس الوزراء كان ضد مذكرة التجمع بل اعتبرها تبنيّاً واضحاً لإتجاه حزب واحد ليس حزب الأغلبية ففي المؤتمر الصحفي الذي عقده بتاريخ ١٩٨٧/٩/٩م جرد التجمع النقابي من التحدث باسم القوى الحديثة ووقف ضد التمثيل الدستوري الذي طالبت به قوى التجمع في مذكرتها (١). ان مشكلة الصادق المهدي هي في الأساس انعكاس لمشكلة ثنائية التقليد والحداثة والتي تقسم المجتمع والدولة في السودان وتذبذب الصادق في علاقته بين القوى الحديثة والتقليدية ظهر في تعامله مع مذكرة التجمع النقابي (٢). إن التجمع النقابي لم يكن إطاراً عقائدياً أو تنظيمياً حزبياً بل كان كياناً قومياً وقفت من خلفه الجماهير التي قادها مطالباً فيها بحل المشكلات الاقتصادية، وتجسدت قومية التجمع النقابي في الإضراب العام الذي نفذته جميع القوى النقابية والمهنية في ديسمبر ١٩٨٨م والذي أدى إلى شل الحياة في طول البلاد ومن ثم تواصلت الإضرابات والاحتجاجات حتى يونيو ١٩٨٩م. والسؤال الذي يطرح نفسه كيف يستطيع النظام الديمقراطي أن يتطور في ظل المواجهة المستمرة مع منظمات المجتمع المدني؟

(١) المرجع السابق، ص ٢٥١.

(٢) حيدر إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان، مركز الدراسات السودانية القاهرة ١٩٩٨م ص ١٠١.

الممارسة الديمقراطية وتأثيرها على المجتمع المدني:

منذ الإستقلال وحتى يونيو ١٩٨٩م حقق المجتمع المدني في السودان تطوراً نوعياً في برامج وأسلوب عمله لكنه في المقابل عجز عن تأسيس نظام ديمقراطي فعلي يعالج مشكلات الواقع السياسي والاقتصادي للبلاد . ومرد ذلك العجز والفشل يمكن أن نعزيه إلى أن مؤسسات المجتمع المدني ظلت تعيش وتعاني من مأزق الممارسة الديمقراطية الشائنة سواء كان ذلك قسرياً أو طواعية. أن مكمن الداء والمصدر الأساسي لأزمة الأنظمة الليبرالية في السودان هو سوء الممارسة الديمقراطية والتي لعبت فيها الأحزاب الجماهيرية ذات الصبغة الطائفية دوراً كبيراً وذلك من خلال سعيها دوماً إلى تحجيم المشاركة السياسية للقوى الحديثة ، فالهروب نحو السلطة والسعي لإستلامها عقب الإطاحة بالأنظمة العسكرية وقبل توفر ونضوج الظروف الموضوعية والذاتية القانونية والسياسية والإقتصادية والتي تشكل العمود الفقري للعملية الديمقراطية ظل هدفاً استراتيجياً لتلك الأحزاب وكنتيجة لهذا السلوك الحزبي أصبح هم التجميع الكمي يطفئ على أهمية الاختيار النوعي وسادت عقلية التنافس بين الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بدلاً من التعاون.

ويبدو واحداً من أهم إشكالات الممارسة الديمقراطية في السودان التناقض بين القوى التقليدية - الأحزاب الطائفية المتنفة بأغليبيتها الميكانيكية في السلطتين التشريعية والتنفيذية والقوى الحديثة - قوى المجتمع المدني التي لا تمتلك المؤهل الكمي لفرض قرارها السياسي عبر الوسائل السياسية التمثيلية ولكنها تمتلك فعاليات الهيمنة على قواعد الإنتاج الحديثة في اقتصاد البلاد إضافة إلى تشغيلها للموجود من البنى التحتية فهذه القوى تسيطر على ٩٠٪ من مدخلات الدولة (١) ومن خلالها تتمكن من إسقاط الأنظمة الديكتاتورية لكنها تعجز عن الإستمرار في التأثير الفعال في التجارب الليبرالية ، ويرجع منصور خالد ذلك الفشل إلى سببين أولهما : قصور القوى الحديثة على البلورة الفكرية لأجندة التغيير التي طرحتها فلم تكن منطلقة من بديل سياسي يقوم بانجاز مهام مرحلة تطور وطني ديمقراطي، وثانيهما : عجزت القوى الحديثة

(١) محمد أبو القاسم حاج حمد . المرجع سابق ، ص ٣٨٩.

عن خلق الإطار التنظيمي الأمثل لإستيعاب قوى التغيير مما قاد لإنغماس هذه القوى في لعبة سياسية منهكة لا تملك لها حولاً (١) فكيف يمكن حل التناقض بين القوى الاجتماعية الحديثة التي تمثل المجتمع المدني من نقابات واتحادات ومنظمات طوعية وبين قوى تقليدية تتضمنها الأحزاب الطائفية؟

لقد فشلت التجارب الديمقراطية في السودان في إيجاد صيغة مثلى للتعايش بين القوى التقليدية والقوى الحديثة ، فبقدر ما يتباعد الحزبيون عن مطالب هذه الفئات الحديثة بقدر ما يحاولون سد الطريق عليها حتى لا تمارس فعالية الضغط السياسي أي تجريدها من تلك الحقوق التي كفلتها لها الدساتير المؤقتة ، وأصبح التوجه التكتيكي لأدوات الديمقراطية هو المسيطر في فكر وبرامج الأحزاب السياسية فحلت الصفقات الفوقية محل الممارسة الديمقراطية وتذبذبت الحكومات الليبرالية هبوطاً وصعوداً حسب الظروف وحسب درجة الإتفاق والإختلاف بين الرموز السياسية ، فالتكتل المؤسسي جعل الحياة السياسية والديمقراطية خاضعة لضرب بدائي من التحالف يقوم على التشارك في الانتساب الحزبي أو الجهوي أو العرقي أكثر مما يترجم عن التشارك في الأداء وعن التجانس في الإتجاه أو التقارب في البرامج وطرق التنفيذ . وفي ظل هذا الواقع المتخلف لا يمكن لدولة المؤسسات ان تظهر في السودان إلا إذا إرتبطت بنمو القوى الحديثة ووفق برامجها أي أن تكون هذه القوى مهيمنة على تجربة المؤسسات وموجهة لها من داخلها ورقيبة عليها من الخارج . فتدفع الراغبين في المشاركة السياسية في السودان إذا لم يواكبه تطور مماثل في بناء المؤسسات السياسية يجعل المعادلة السياسية معكوسة ويصبح الصراع بين عمليتي التعبئة في ظل أنظمة ليبرالية الجماهير (برتورية) والمؤسسية تمثل معضلة الممارسة السياسية الليبرالية (٢).

هناك ظاهرة أخرى عمقت من أزمة الممارسة السياسية في السودان فالتسييس المبكر والحاد الذي طال العديد من مؤسسات المجتمع المدني القى بظلاله السالبة على التجارب الديمقراطية المتعاقبة ، فعلى سبيل المثال كانت النقابات مطية لأحزاب المعارضة في أثناء الفترات الليبرالية خاصة الأحزاب العقائدية وقد تجلي هذا الدور

(١) منصور خالد ، المرجع سابق ، ص ٩٢ .

(٢) حسين علوان البيج - الديمقراطية وإشكالية التعاقب علي السلطة، المستقبل العربي ، العدد (٢٦٣) أكتوبر ١٩٩٨م، ص ٩٦

في سياسات الحزب الشيوعي في فترة الديمقراطية الثانية والجبهة الإسلامية في الديمقراطية الثالثة فسياسة الحزب الشيوعي والجبهة الإسلامية نحو تفعيل مؤسسات المجتمع المدني في ظل العملية الديمقراطية ليس إحياء للمجتمع المدني تجاه الدولة بقدر ما هو محاصرة للنظم الحاكمة لإسقاطها وتولي الحكم بدلاً عنها، فاتحاد عمال الستينات كان تحت قيادة الحزب الشيوعي وكانت ضغوطه آنذاك لتحسين ظروف العمل ومحاربة الغلاء لأنه كان في فترة معارضة ولما استولى الحزب الشيوعي على السلطة بواسطة انقلاب النميري في مايو ١٩٦٩م رفع اتحاد العمال شعار تجميد المطالب وزيادة الإنتاج في نفس الوقت (١). وفي المقابل نجد أن ثورة المصاحف التي قادها تنظيم الهيئة الشعبية للدفاع عن العقيدة والوطن التابع للجبهة الإسلامية في فترة الديمقراطية الثالثة كانت جزء من مخطط سياسي محوره الصراع على السلطة والسعي لإسقاطها، وتبدلت مواقف مؤسسات الجبهة الإسلامية المطلوبة بعد ٣٠ يونيو ١٩٨٩م فتحول عملها وفعلها من المطالبة الشعبية إلى دائرة الحرمان الشعبي.

إن المنطق الذي يستند عليه العقائديون ليس وضع الإمكانيات المؤسسية الدائمة للحد من سلطة النظم الليبرالية الحاكمة وجعل المجتمع ديمقراطياً، بل توظيف بعض مؤسسات المجتمع المدني لعرقله المسار الديمقراطي وتعطيل الإنتاج والعمل على خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي بإشاعة الفوضى والإضطرابات والتظاهرات والإعتصامات غير المسئولة. تبقى المشكلة الأساسية التي تواجه الممارسة السياسية في ظل الأنظمة الديمقراطية هي كيفية إزالة الإحتقان السياسي بين الحكومات الائتلافية والمعارضة بعيداً عن مؤسسات المجتمع المدني المختلفة.

عموماً يمكن القول أن مشكلة الممارسة الديمقراطية في السودان كامنة في الإغتراب الاجتماعي عن المؤسسات الديمقراطية التمثيلية وانعدام المشاركة وإغتراب مؤسسات المجتمع المدني عن المجتمع حيث أصبحت تنحصر في إطار صفوة قليلة العدد والأثر هذه العوامل مجتمعة وغيرها تداخلت وفق منظومة دقيقة من الأفعال وردود الأفعال لتنتج أفراداً وجماعات إستهلاكية تسهل قياداتها والتحكم فيها وفي المقابل لا يمكن

(١) حسن علي الساعوري: المشاركة السياسية في ديمقراطية الأحزاب السودانية. دار الثقافة للطباعة والنشر ١٩٩٠م. ص ٣٣

للمدنية الديمقراطية من آليات وقواعد أن تنضج وترسخ على مستوى الممارسة في ظل شيوع ثقافة الخضوع والتبعية كما أن مؤسسات المجتمع المدني لا يمكن أن تكون فاعلة في سياق العملية الديمقراطية دون إطار ثقافي يساعد في ترسيخ قيم ومبادئ الممارسة الديمقراطية.

الخاتمة :

لقد إفتقرت التجارب الديمقراطية في السودان إلى الطبقة الاجتماعية القوية والوطنية المتماسكة التي تستطيع بوجودها أن تدعم المؤسسة الديمقراطية ، كذلك عدم الإقتناع بفعالية النظام الديمقراطي وإرتباطه بمصالح فئة معينة من السكان فالصراعات الفكرية والسياسية والدينية كانت من أجل توزيع الثروة والمواقع السياسية والاجتماعية . إن الإحساس بالإنتماء والولاء إلى وطن واحد تقل فيه هذه الفوارق الطبقية يمكن أن يتنامى بوجود مجتمع مدني تربط مؤسساته وتنظيماته المواطنين وتملكهم حقائق الأوضاع السياسية والاقتصادية وهذا لا يتم إلا بتوسيع قاعدة المجتمع المدني وتغلغله في الأرياف والحضر. إن وجود المجتمع المدني في السودان غير ممكن دون فضاء ديمقراطي حقيقي تنتشر فيه مؤسسات وتنظيمات شعبية تراقب وتكمل سبل تطور المواطنين وتقدمهم وتضمن مشاركتهم في السلطة السياسية. أن إستيراد مفهوم المجتمع المدني في السودان علي انه مجموعة المؤسسات غير الحكومية علي الرغم من أهميتها يخلق بالضرورة وهماً بالعمل السياسي الديمقراطي في أفضل حالاته ويؤدي في أسوأها إلى ابتعاد العديد من الأوساط الشعبية عن المشاركة السياسية وإعتبارها قضية نخبوية . وبناء على ذلك يحتاج هذا الواقع المأزوم في معالجته إلى ضرورة التفريق ما بين الديمقراطية كعملية تحتاج إلى مدى زمني طويل ، والانتخابات التي تجرى بعد سنوات الديكتاتورية ، ويعني ذلك أن الديمقراطية ليست الطريق الوحيد للخروج من أزمة المجتمع المدني في السودان . لكن يجب المزيد من دور الدولة الديمقراطية وإقامة تمايز بين النظام السياسي للدولة في علاقتها بالمجتمع المدني إذ لم يعد هناك خيار بين دولة ديمقراطية تنفي الحاجة إلى مجتمع مدني لأنها تمثله وبين مجتمع مدني

ديمقراطي ينفي الحاجة إلى الدولة لأنه قادر على إدارة شئونه فلا بد من وجود دولة ديمقراطية تتعايش وتتوازن مع مجتمع مدني يحدها ويكملها في الوقت ذاته. وبناء على ما سبق توصي الدراسة بالتالي:

أولاً : ضرورة التعاون والتكامل ما بين الحكومات الديمقراطية من جهة ومؤسسات المجتمع المدني في السودان من جهة أخرى .

ثانياً: أن تعمل مؤسسات المجتمع المدني في السودان على تجاوز إشكالياتها الداخلية لتخلق هياكل قوية ومتطورة قادرة على أن تستوعب الإمكانات والطاقات الشعبية المتعددة وذلك لتقوية وترسيخ النظم الديمقراطية .

ثالثاً: على منظمات المجتمع المدني في السودان من نقابات واتحادات وهيئات التعرف الموضوعي والدقيق لأهدافها التي يمكن أن تحققها بالنظر إلى حسابات الواقع السوداني المعقد سياسياً واقتصادياً واجتماعياً حتى لا تقع في فخ الخلط ما بين الأهداف المطلوبة والأهداف السياسية .

قائمة المراجع

- ١- حيدر إبراهيم ، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان ، مركز الدراسات السودانية القاهرة ١٩٩٨ م .
- ٢- حسين إبراهيم توفيق ، بناء المجتمع المدني المؤشرات الكمية والكيفية، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٢ م.
- ٣- حسين علوان البيج- الديمقراطية وإشكالية التعاقب علي السلطة، المستقبل العربي، العدد (٢٦٣) أكتوبر ١٩٩٨ م.
- ٤- حسن علي الساعوري- المشاركة السياسية في ديمقراطية الأحزاب السودانية ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٩٠ م.
- ٥- طلعت الرميح ، مستقبل السودان وأزمة الحكم ، دار الجهاد للنشر والتوزيع ، ١٩٩٤ .
- ٦- محمد أبو القاسم حاج حمد ، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل ، دار بن حزم ، بيروت ، ١٩٩٦ .
- ٧- محمد عابد الجابري ، إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي، المستقبل العربي ، العدد (١٦٧) يوليو ١٩٩٣ م ، ص٦ .
- ٨- منصور خالد ، النخبة السودانية وإدمان الفشل ، مطابع سجل العرب ، اسبانيا ، ١٩٩٣ م.
- ٩- سعيد بن سعيد العلوي ، نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في المغرب العربي الحديث، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٩٢ م .
- ١٠- عبد الله محمد قسم السيد، الصادق المهدي وأزمة الديمقراطية في السودان الحقيقة والجرأة في التناول، ب.د.ن ، ١٩٩٠ ، ص٢٥٨ .

- ١١- عدلان الحردلو ، ملاحظات أولية عن المجتمع المدني بالسودان ، مجلة محاور ، مركز محمد عمر بشير للدراسات السودانية ، جامعة أم درمان الأهلية ، العدد الأول يونيو ١٩٩٩م.
- ١٢- عزمي بشارة ، المجتمع المدني دراسة نقدية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨م .